دور الارادة السياسية في فاعلية مؤسسات مكافحة الفساد: نيجيريا انموذجا

م.م. حسن علي الاسدي(*)
hasana.alasadi@uokufa.edu.iq

الملخص:

تعد نيجيريا واحدة من اكثر دول العالم من حيث انتشار الفساد ، فهي تحتل مراتب متدنية جدا في مؤشرات الدول الفسادة، وعلى مدى عقود حاولت الحكومات النيجيرية المتعاقبة التصدي للفساد من خلال مبادرات وقوانين مختلفة، واحدة من اهم تلك المبادرات هي مبادرة الرئيس اوباسانجو التي اطلقها بعد وصوله للسلطة سنة ١٩٩٩ حيث استطاعت تلك المبادرة من تحقيق انجاز ولو نسبي في مكافحة الفساد، ان سبب نجاح تلك المبادرة يمكن ان يعزى بالدرجة الاساس الى وجود ارادة سياسية حقيقية لمكافحة الفساد وقد تجسدت تلك الارادة من خلال تشكيل هيئات جديدة فعالة لمكافحة الفساد مثل المفوضية المستقلة للممارسات الفاسدة وانواع الجرائم ذات الصلة الاخرى ومفوضية الجرائم الاقتصادية والمالية مع اعطائهما الصلاحيات التنفيذية الكافية للقضاء على الفساد و المفسدين.

المقدمة:

يمكن اعتبار الفساد واحدا من اهم المشاكل التي تعرقل عمليات تنمية وبناء النظم السياسية المستقرة التي تستطيع استثمار موارد بلدها بالشكل الامثل من اجل ازدهار وتقدم

(*)كلية العلوم السياسية/جامعة الكوفة.

شعوبها وذلك لان اثار الفساد لا تتوقف عند حدود الاقتصاد او عند الخسائر المادية فهي تتعدى ذلك ليمس الجانب السياسي في الدولة من خلال تقويض الثقة بالنظام السياسي القائم وهو اخطر ما يمكن ان يتعرض المجتمع .

تحاول هذه الدراسة استقصاء مفهوم الفساد واثاره وابعاده مع التركيز على مكافحة الفساد عن طريق المؤسسات الحكومية وقد اخترنا حالة نيجيريا لانها احد اكثر بلدان العالم من حيث انتشار الفساد و لانها استطاعت خلال فترة محدودة ١٩٩٩-٢٠٠٧ من تقليل ظاهرة الفساد بشكل نسبي. هذا فضلا عن بعض اوجه التشابه بين نيجيريا والعراق ، فمن الناحية السياسية شهدت نيجيريا العديد من الانقلابات العسكرية منذ استقلالها في سنة ١٩٦٤ الى مجيء حكومة منتخبة ديمقراطيا سنة ١٩٩٩ ، اما من الناحية الاقتصادية فان التشابه بين العراق ونيجيريا هو ان في كليهما يشكل النفط مصدرا مهما و رئيسيا للثروة الوطنية، و من ناحية موضوع البحث فان البلدين ولسوء الحظ فيهما معدلات عالية جدا من نسب الفساد حسب مؤشرات مؤسسات التصنيف الدولية، وهنا تكمن اهمية الدراسة حيث ان دراسة حالة نيجيريا يمكن ان تكون مساعدة في حل مشكلة الفساد في العراق. وقد قسمت الدراسة الى مبحثين، المبحث الاول يتناول الاطار النظري للفساد من حيث تعريفه وابعاده الاجتماعية والسياسية، اما المبحث الثاني فقد ركز على مشكلة الفساد في نيجيريا من حيث مقدارة انتشاره واثاره ومبادرات مكافحته مع التركيز على مبادرة الرئيس اوباسانجو ١٩٩٩-٢٠٠٧.

اشكالية البحث:ان انتشار الفساد في اي بلد يؤدي الى نتائج سلبية ليس فقط على الصعيد الاقتصادي وانما تتعداه لتشمل الجانب الاجتماعي والسياسي، ومن هنا فان الحكومات دائما تسعى لمكافحة الفساد والقضاء عليه بغية تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي، الا ان عملية القضاء على الفساد ليست سهلة بل انها تحتاج الى مقومات وعناصر لكي تنجح، فاستشراء الفساد في المجتمع يجعل من القضاء عليه امرا بالغ الصعوبة مالم تتوفر الارادة

الحقيقية لذلك لدى المسؤولين الحكوميين، ومن هنا تحاول الدراسة معرفة العناصر الواجب توفرها لدى النظام السياسي من اجل القضاء على الفساد.

فرضية البحث: ان عملية مكافحة الفساد ترتكز على ركيزتين اساسيتين، الركيزة الاولى هي توفر الارادة الجدية لدى القادة السياسين لمواجة الفساد، اما الركيزة الاخرى في تمكين مؤسسات الدولة الخاصة بمكافحة الفساد من خلال اعطائها السلطات والصلاحيات اللازمة للقيام بمهامها.

اهمية البحث: ان معرفة الوسائل الضرورية لمكافحة الفساد يعد امرا حيويا بالنسبة للدول النامية التي يشكل فيها الفساد العائق الاساسي لتحقيق التنمية والوصول الى مصاف الدول المتقدمة، ومن هنا فان اهمية البحث تكمن في التعرف على واحد من اهم عناصر مكافحة الفساد وهو عنصر الارادة السياسية وذلك عن طريق التعرف على مبادرة الرئيس اوباسنجو في نيجيريا للقضاء على الفساد.

منهجية البحث: اعتمد البحث على المنهج الوصفي فيما يتعلق بمفهموم الفساد وابعاده، كما انه تم توظيف المنهج التحليلي لمعرفة اثر الارادة السياسية في تفعيل عملية مكافحة الفساد.

المبحث الاول: الفساد ماهيته وابعاده

يعد الفساد من الظواهر الاقتصادية السياسية العالمية التي لا تقتصر على بعد زماني او مكاني محدد فالاخبار حول الفساد ليست مقيدة في الدول النامية او الدول في المراحل الانتقالية فقط وانما يمكن ان تاتي من البلدان الصناعية الاساسية، هذا بالاضافة الى ان الفساد لم يتعدى الجغرافيا العالمية فقط وانما هو ممتد عبر التاريخ البشري فواحد من اقدم المصادر الهندية التي تناقش قضية الفساد يعود الى ٢٣٠٠ سنة، وفي الحضارة الصينية كان هناك قائمة العقوبات لقبيلة Qin اشارت الى الفساد وتضمنت عقوبات قاسية ضده، ومن هنا فان الفساد كظاهرة يمكن القول انها موجودة في كل المجتمعات الانسانية التي عبرت مرحلة معينة من التطور، وانها مرتبطة بالظروف المؤسساستية لعيش البشر سوية [١].

هناك العديد من التعريفات للفساد فقد عُرف بانه "استخدام المواقع الحكومية العامة من اجل المنفعة الخاصة"[٢]، او "اساءة استخدام المواقع العامة من اجل المنفعة الخاصة" وهو ما يذهب اليه البنك الدولي في تعريفه للفساد [٣]، وعرفه البنك الاسيوي للتنمية بانه "سوء استخدام الوظيفة العامة او الخاصة من اجل المنفعة الشخصية"[٤].

ويعتقد البعض ان تلك التعريفات منقوصة لان الوحدات السياسية لا يشترط لها ان تكون في المواقع الحكومية حتى تمارس الفساد "المنفعة الخاصة" حيث يمكن للاحزاب وهي خارج السلطة ان تمارس الفساد، اما الإشكال الاخر حول التعريفات اعلاه هو ان بعض المنافع المستحصلة من الفساد لا تذهب مباشرة للمنفعة الشخصية بل قد تذهب للمصلحة الحزبية بشكل عام وليس لمصلحة فرد معين[٥].

ونتيجة لذلك ظهر تعريف جديد للفساد اوسع من التعريفات السابقة وهذا التعريف طرحته منظمة الشافية الدولية حيث اعتبرت ان الفساد هو "سوء استخدام السلطة المعهودة للقادة السياسيين بهدف زيادة المنفعة الخاصة لزيادة السلطة او الثروة"، ومن هذا التعريف يتضح ان الفساد السياسي لا يرتبط بالاموال وانما ربما يشمل المتاجرة بالمواقع السياسية او النفوذ السياسي على سبيل المثال تغيير او اصدار بعض القوانين لمصلحة فئة او شركة معينة وهو ما يهدد الديمقراطية[٦].

على اية حال فان جميع التعريفات تتفق على ان الفساد يحتوي على عنصر الاستخدام غير المناسب للسلطة السياسية، وهو يعكس فشل المؤسسات السياسية في مجتمع معين ، فهو يبدو كنتيجة لعدم التوازن بين الحقوق المترتبة على اكتساب موقع سياسي معين في المجتمع وبين حقوق المواطنين للسيطرة على استخدام القوة، فالسلطة بطبيعتها تؤدي الى محاولة اغراء في اساءة استخدامها، وعندما لا يمكن ضبط سوء الاستخدام ذاك فان الفساد يمكن ان يأتي[٧].

ويشير المختصين الى وجود مستويين من الفساد بشكل عام ، المستوى الاول هو "الفساد الكبير)" "**Grand Corruption** في هذا المستوى من الفساد يكون الدافع

الرئيسي هو الجشع والسلطة ويتسبب به اولئك الاشخاص الذين يمتلكون قدر مهم او يشغلون مواقع متقدمة في السلطة السياسية ويكون للاموال الدور المهم والمؤثر في هذا المستوى من الفساد، اما المستوى الاخر فهو الفساد البسيط او الثانوي **Petty Corruption** يقوم بهذا المستوى من الفساد الموظفين من اصحاب الدرجات المتوسطة ورجال الاعمال المتوسطين للضرورات الاقتصادية[٨]. ويتخذ الفساد العديد من الممارسات والاشكال المختلفة الصور منها تمويل او دعم الحملات الانتخابية، اعطاء العقود الحكومية على اساس الدعم اوالانتماء السياسي، استغلال الموقع السياسي للحصول على عمولات غير مشروعة ، التعيين في المواقع الحكومية العليا على اساس المحاباة ، ويمكن ان يحصل المدى الواسع من الفساد السياسي في عمليات الخصخصة للمؤسسات الحكومية، توزيع قطع الاراضي ، تنفيذ او الحصول على العقود الحكومية الرئيسية[٩].

ابعاد الفساد

اذا كانت التعاريف السابقة قد بينت معنى الفساد من حيث انه يشتمل على معنى الاستغلال الوظيفي والمواقع الحكومية لتحقيق المنافع الخاصة سواء كانت منفعة فردية او منفعة خاصة بحزب سياسي معين او اية مجموعة اجتماعية اخرى، واذا كان الفساد هو ممارسة ادارية –سوء ادارة او استغلالها الوظيفة– تهدف لتحقيق مصالح مادية او اقتصادية فانه ليس بالضرورة ان يكون انعكاسا للبعد الاداري الموجود في المجتمع او انه انعكاس للوضع السياسي الاجتماعي فهناك العديد من الاتجاهات التي تدرس الفساد ولا تقتصر على بعده السياسي او الاداري. فهناك االمنظور القيمي للفساد وهو المنظور الذي يعد ان الفساد يعكس خلل في المنظومة القيمية للمجتمع فلو ان المسؤولين الحكوميين يتمتعون بالنزاهة الحقيقية فان الفساد سوف لن يجد له مكان في المجتمع، وان اثار الفساد وفقا لهذا المنظور لا تتعلق فقط بالاثار المادية وانما تتعداها لتشمل المنظومة الاخلاقية للمجتمع اي ان الفساد يؤدي الى ضعف المنظومة الاخلاقية و تراجع العديد من القيم العليا في المجتمع في المجتمع وهو الامر الذي يؤثر سلبا على عمل المؤسسات الحكومية لما له من تداعيات على سلوك

الموظفين من قبيل عدم التقيد بالانضباط الوظيفي وعدم رصالة المؤسسات الحكومية الامر الذي يمكن ان يؤدي في النهاية الى ضعف ثقة المواطنين بالمسؤولين[١٠]، فضلا عن المنظور القيمي يوجد العديد من المناظير حول الفساد كما يلي:

– المنظور الوظيفي او العملي: يعد هذا المنظور انه لا توجد حالة واحدة للفساد اي ان الفساد في اي مجتمع يمكن فهمه طبقا لخصائص ذلك المجتمع،من حيث الارث الثقافي، التركيب المؤسسساتي السياسي ، مسار التنمية الاقتصادية والتنمية السياسية كذلك الثقافة السياسية. كما ان اصحاب هذا الاتجاه يولون عامل الزمن اهمية ويقصد بها هنا الفترات الانتقالية التي تمر بها البلدان والتي تتسم عادة بضعف المؤسسات البيروقراطية ونتيجة لذلك الضعف فانه يصعب على مؤسسسات الدولة مواجهة اصحاب المصالح من شركات كبرى ومستثمرين خارجيين وغيرهم مما يسهل عملية الفساد[١١].

–المنظور الحكومي التشريعي:يعتبر اصحاب هذا المنظور ان وجود الفساد يعكس خلل في المنظومة التشريعية للدولة وبالتالي لا بد من خلق منظومة تشريعية رصينة للتعامل مع الفساد حتى يتم القضاء عليه، ويؤخذ على هذا المنظور انه في الدول النامية يصعب على الحكومات فرض تطبيق القوانين والتشريعات وبالتالي يؤدي ذلك لاستمرار الفساد[١٢].

–المنظور المؤسساتي: يرى اصحاب هذا المنظور ان الفساد يمكن ان يحدث نتيجة لوجود خلل في المؤسسات، حيث ان المؤسسات هي التي تحدد سلوك الافراد العاملين فيها من خلال قوانينها وانظمتها فان وجود الفساد يؤشر خلل في تلك المؤسسات وذلك الخلل ربما يكون خلل بالقيم التي تحكم المؤسسة او قد يكون خلل في قدرة المؤسسة على ضبط سلوك الافراد العاملين او المنتمين اليها[١٣].

–منظور السوق: يعتبر اصحاب هذا المنظور ان الافراد العاملين في المؤسسات العامة شانهم شان العاملين في السوق اي انهم يحاولون دائما تعزيز مصالحهم الشخصية ومنافعهم من خلال استخدام القوانين النافذة لاجل خدمة اغراضهم وغاياتهم، وبالتالي فانه ستكون هناك علاقات وثيقة بين المسؤولين الحكوميين و اصحاب المصالح ممن لا يشغلون المواقع الرسمية ،

ويُنتقد هذا المنظور بانه يتجاهل الضغط الجماعي او الشعبي او المحددات والقوانين المؤسساتية التي يمكن ان تحدد سلوك المسؤولين الحكوميين[١٤]. ومن من هنا فانه يمكن ان تتعدد الاسباب المؤدية الى الفساد بين سياسية،اجتماعية، اقتصادية ومؤسساتية كما يلي:

الاسباب السياسية

ان طبيعة الحياة السياسية التي توجد في بعض البلدان ولاسيما البلدان النامية والتي تتسم بالطابع الشخصي في الحصول على المواقع الحكومية وضعف منظمات المجتمع المدني وضعف وسائل الاعلام وعدم قدرتها على كشف الحقائق للعامة يمكن ان يشكل عاملا مهما في انتشار الفساد، كما ان الانظمة السياسية التي تقوم على نمط معقد ومركز من البيروقراطية ايضا تكون عرضة لانتشار الفساد فيها[١٥].

الاسباب الاجتماعية:

ان البيئة الاجتماعية التي ينشا بها الافراد والموظفون تلعب دورا مهما في انتشار الفساد، ويزداد تاثير العامل الاجتماعي عندما يحدث تعارض بين القيم الاجتماعية السائدة بين افراد المجتمع والقيم الرسمية الحكومية، فعند تطبيق بعض القيم الاجتماعية مثل الواسطة والمحسوبية بين افراد القبيلة الواحدة في المؤسسات الحكومية يؤدي ذلك الى حدوث فساد . فالقيم الاجتماعية التي يمكن ممارستها داخل القبيلة الواحد لايمكن ان تتناسب مع قيم المؤسسات الحكومية التي يجب ان تبنى على اسس قانونية بعيدا عن الانتماءات الاخرى وان المجتمع الذي يفشل في الفصل بين القيم الاجتماعية والقيم المؤسساتية الحكومية سيكون عرضة لانتشار الفساد[١٦].

الاسباب الاقتصادية

يعد البعد الاقتصادي من اهم الابعاد المؤثرة في انتشار الفساد، فالسياسيات الاقتصادية الفاشلة التي تتبعها الحكومات من قبيل سوء التخطيط وانتشار البطالة وتدني الاجور وانعدام فرص الاستثمار كلها عوامل مساعدة على انتشار الفساد[١٧].

الاسباب المؤسساتية

ان طبيعة المؤسسات يمكن ان تلعب دورا مهما في انتشار الفساد من عدمه، ويقصد بطبيعة المؤسسة مجموعة القيم التي تتسم بها اي مؤسسة، فالمؤسسات التي لا تتسم بوجود ثقافة تنظيمية عالية قائمة على اساس الاخلاق واحترام القيم المؤسساتية يمكن ان تكون عرضة لانتشار الفساد، كما ان حجم المؤسسة وعدد الموظفين فيها يلعب دورا مهما مؤثرا في انتشار الفساد،كما ان عدد الموظفين الكبير الفائض عن الحاجة يمكن ان يكون عامل مساعد على انتشار الفساد. ويمكن اضافة عامل نفسي هنا فعند شعور الموظفين من اصحاب المواقع العليا ان وجودهم بتلك المواقع فرصة مؤقتة من اجل تحقيق المنافع الخاصة يجعلهم ميالين لممارسة السلوك الفاسد. هذا بالاضافة الى ان طبيعة عمل المؤسسة وشفافيتها يلعب دورا مهما في مقدار الفساد فالمؤسسات ذات الطابع الشفاف تكون اقل عرضة لانتشار الفساد من المؤسسات ذات الطابع السري البعيد عن الشفافية[١٨].

وكما اسلفنا فمن الواضح ان الفساد لا يقتصر على بعد واحد هو الاداري الاقتصادي وانما يتعدى ذلك ليشمل العديد من الابعاد السياسية والقانونية والمؤسساتية فوجوده مؤشر على وجود خلل كبير في المجتمع والدولة على الكثير ان لم يكن على جميع الصعد الخاصة بانشاء دولة قادرة على النهوض بعمليات التنمية، وعلى كل حال فان ظاهرة متعددة الابعاد مثل الفساد لابد من ان تكون لها اثار متعددة الابعاد، تضرب المجتمع وتنخره في العديد من الجوانب، فالدراسات الحديثة تظهر ان الفساد يؤدي الى خلل في توزيع الموارد، وذلك لان الفساد يعيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي، ويؤدي الى عدم الاستقرار السياسي وعدم الكفاءة الحكومية والى تدهور التقارب بين الامم والقيم الديمقراطية[١٩]. فهو من المشاكل الرئيسية ان لم يكن اهم المشاكل التي تواجه البلدان النامية، فهو العامل الاساسي في منع التجارة او الاستثمارات في البلدان التي يستوطن فيها، ونتيجة لهذا التاثير فانه سيكون عامل سلبي جدا فيما يتعلق بعمليات التنمية، هذا فضلا عن ان الدول التي تحكم من قبل نخب فاسدة تخسر الملايين من الدولارات التي تذهب الى جيوب المسؤولين الفاسدين عوضا عن استثمار تلك الاموال في مشاريع تخدم المصلحة العامة، ويزداد تاثير ووطاة الفساد

على المواطنين من ذوي الدخل المحدود والفقراء وبالتالي يزيد ويفاقم من ازمة الفقر لان الاموال المستحصلة نتيجة للفساد تودع في حسابات مصرفية تعود للطبقة السياسية الفاسدة ولا تستثمر في عمليات التنمية لتقليل الفقر. ولا يقتصر تاثير الفساد على العامل الاقتصادي والتنمية وانما يمتد الى الجانب السياسي والاجتماعي، فوجود النخب الفاسدة في هرم السلطة يقوض ثقة المواطنين بالنظام السياسي وبالديمقراطية وبالتالي بشرعية الحكومة مما قد يؤدي الى حدوث التوترات او الحروب حسب ما يعتقد البعض، على سبيل المثال يعتقد وزير التعليم العالي في جنوب افريقيا **Kader Asmal** ان الفساد وسوء الادارة يمكن ان يضعف مكانة الحكومة في عيون الناس فهو يؤدي الى سخرية الناس بالسياسة والسياسيين الامر الذي يكون له تاثير مدمر على الديمقراطية وهكذا فان الفساد يدمر الامة اقتصاديا واجتماعيا من خلال التاثير العميق على الاقتصاد والتنمية ومن خلال ايضا تقويض المؤسسات الديمقراطية التي غالبا ما تكون هشة[٢٠] تلك التاثيرات زادت الوعي بالنتائج السلبية للفساد بالنسبة لصناع القرار، المانحين، الشركات وللراي العام كما انها زادت الوعي لايجاد او لمعرفة الحلول الجذرية للفساد[٢١].

ان ظاهرة متعددة الابعاد والجوانب مثل ظاهر الفساد تحتاج الى حلول متعددة الابعاد ايضا اذ انه لايوجد حل واحد لتلك المشكلة التي تبدو مستعصية في الكثير من البلدان. ويبدو ان الاساس الذي يجب ان تنطلق منه جميع الحلول هو توفر الارادة السياسية الحقيقة لمكافحة الفساد. فالاجراءات التي تتخذها الحكومات من اجل مكافحة الفساد لا بد ان تتسم بالجدية الحقيقية وذلك من اجل بناء الثقة العامة بالنظام السياسي والتي يمكن ان تتزعزع بسبب الفساد. تلك الاجراءات يجب ان تهدف الى تحقيق اهدف بعيد المدى تتمثل بتطوير الاداء الحكومي والمؤسساتي[٢٢] .

لقد شهدت السنوات الاخيرة تطورا في مجال مكافحة الفساد فبعد ان كان التركيز ينصب على انفاذ القوانين واصلاح الادارة العامة اصبح الاتجاه السائد بالوقت الحاضر ينصب على التركيز على المسائلة والشفافية والنزاهة وتحسين السلوك الوظيفي ، الا ان

بالرغم من ذلك التحول تبقى المسالة الاساسية في مكافحة الفساد هي الارادة السياسية. فالكثير من الاستراتيجات القصيرة الامد يكون مصيرها الفشل لعدم وجود ارادة سياسية حقيقية لمكافحة الفساد، فعلى سبيل المثال عندما تعطى الحصانة القانونية لمن يُكشف عن قيامهم بممارسة الفساد يمكن ان يؤدي الى زعزة الثقة الشعبية بالارادة السياسية اللازمة لمعالجة الفساد، وبالتالي يصبح الظن السائد لدى عامة الشعب بان الحكومة هي من يحمي الفساد[٢٣].

يرى الدكتور على مصباح ابراهيم ان هناك عدد من النقاط التي يجب ان تاخذ بعين الاعتبار من اجل انجاح عمل مؤسسات مكافحة الفساد ، ففي الكثير من الاحيان تنشا مؤسسات مكافحة الفساد كرد فعل على وجود الفساد وبالتالي فانها تكون مفتقدة للكثير من الخصائص المهمة والتي تجعلها تعمل بشكل حقيقي مثل اختيار النموذج الافضل للمؤسسة ضمن الدولة ويقصد به هنا تعديل المؤسسات القائمة او انشاء مؤسسات جديدة الواحدة ومستوى مسؤولياتها وصلاحياتها[٢٤].

وكذلك يجب ملاحظة اصل مشكلة الفساد عند تاسيس مؤسسات مكافحة الفساد، فالفساد بالاصل مشكلة سياسية وبالتالي لا تستطيع اي مؤسسة تكنقراطية مواجهته مالم تحظى بالدعم السياسي الحقيقي والمستمر من اجل ضمان استمرار عملها. فنجاح اي مؤسسة تعالج مشكلة سياسية يتوقف على مقدار الدعم السياسي الذي تحظى به تلك المؤسسة . فالدعم السياسي المحدود او القصير الامد الذي تحظى به بعض مؤسسات الفساد يعيق من تقدمها في مجال عملها[٢٥].

كما انه يجب ان يتم توفير الاطار القانوني الضروري لمؤسسات مكافحة الفساد وتحديد مرجعيتها القانونية بشكل واضح و تحديد علاقتها مع الوكالات الاخرى المسؤولة عن مكافحة الفساد في الدولة حتى يتم تجنب التداخل وعدم التعاون بين تلك المؤسسات. هذا بالاضافة الى توفير السيولة المادية اللازمة لها . كذلك يجب على صانع القرار الادراك ان الكلفة السياسية لفشل عمل مؤسسات مكافحة الفساد تكون كبير وذلك لان التعويل عليها

يكون كبير من قبل المواطنين ويتوقعون منها الكثير، فاذا لم تنجز المؤسسة الكثير في مكافحة الفساد فان ذلك يؤدي الى تقويض تثقة المواطنين بامكانية مكافحة الفساد مستقبلا[٢٦].

كما ان تطوير المؤسسات الجهاز الحكومي والمؤسسات الخدمية ايضا يعد عامل مهم في مكافحة الفساد، حيث ان تطوير اداء عمل المؤسسات الحكومية يمكن ان يخلق نظام للرقابة والتنظيم الذاتي. بالاضافة الى تطوير اداء المؤسسات الحكومية فان السلطات التشريعية والقضائية يجب ان يتم تطويرها ورفع كفائتها. فالبرلمان يجب ان يضع الاطر القانونية اللازمة لمكافحة الفساد بالاضافة الى تطوير اداءة الرقابي والمحاسبي للحكومة. اما فيما يتعلق بالسلطة القضائية فانها يجب ان تكون مستقلة في قراراتها وبعيدة عن تدخل السياسي. ويمكن القول ان خلق جهاز خدمة مدنية ذو جدارة عالية يساعد على اعادة الثقة بالنظام السياسي القائم يعد بمثابة الحجر الاساس في عملية مكافحة الفساد[٢٧].

المبحث الثاني:الفساد في نيجيريا

نظرة تاريخية للنظام السياسي في نيجريا

حصلت نيجيريا على الاستقلال في ستينيات القرن العشرين خلال موجة الاستقلال التي شهدتها الكثير من البلدان في اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية ، ان عدم الاستقرار كان السمة الابرز للنظام السياسي في نيجيريا فعلى مدى عدة عقود بعد الاستقلال شهدت نيجيريا العديد من الانقلابات العسكرية ، فالجمهورية الاولى التي تاسست بعد الاستقلال عن بريطانيا برئاسة **Balewa Tafawa Sir** والتي كانت تقوم على اساس ديمقراطي برلماني انتهت بانقلاب عسكري سنة ١٩٦٦ تبع ذلك توالي الانقلابات العسكرية لتشهد نيجيريا من سنة ١٩٦٦-١٩٧٦ اربع انقلابات بعض منها دموي، في سنة ١٩٧٦ وصل للسطة الجنرال اوليسانج اوباسانجو وبعد فترة انتقالية لثلاثة سنوات تم اجراء انتخابات تعددية شاركت فيها مجموعة من الاحزاب السياسية الا انها مالبث حتى وقع انقلاب اخر ازاح الحكم الدستوري بعد اربعة سنوات وتوالى مسلسل الانقلابات والحكم المضطرب حتى سنة ١٩٩٨ عندما تم الرجوع الى القواعد الدستورية

لاختيار الحكومة، وفاز باول انتخابات الجنرال اوليسانج اوباسانجو والذي عاد للسلطة لكن بطريقة ديمقراطية هذه المرة[٢٨].

مشكلة الفساد

تعد مشكلة الفساد في نيجيريا واحدة من اهم المشاكل التي يعاني منها البلد و التي تساهم بشكل كبير في اعاقة التنمية، فهي كالافة التي تاكل النسيج الوطني وتتسبب في وقف التنمية في مختلف القطاعات، وحسب تقديرات المنظمات الدولية مثل البنك الدولي يقدر ان حجم الثروات المهدورة بسبب الفساد في بعض البلدان ومنها نيجيريا يصل الى تريليون دولار كما ان حجم الفساد الموجود في نيجيريا جعل منظمة الشفافية الدولية تضع نيجيريا في اخر قائمتها[٢٩].

والفساد في نيجيريا غير محصور بطبقة سياسية معينة او بجهة معينة وانما هو ممتد في كل طبقات المجتمع من القعر الى القمة متورط فيه كل المسؤولين والمؤسسات سواء في الحكومة المركزية او في الحكومات المحلية، ويعتقد ان سوء الادارة والفساد والسرقات التي تتم في نيجيريا يقوم بها اولئك الذين يسيطون على المفاصل الحيوية في المؤسسات الاقتصادية القومية[٣٠].

وتتنوع صور الفساد في نيجيريا باشكال مختلفة، على سبيل المثال وجود الاسماء الوهمية في قوائم الرواتب التي تستغل للحصول على اموال للمنفعة الشخصية للمسؤولين، كما ان العمولات والهدايا والمدفوعات غير القانونية للحصول على العقود الوهمية التي لا تنفذ او التي تنفذ بصورة سيئة صورة اخرى من صور الفساد ، هذا بالاضافة الى اسلوب التعاون او الاتفاق مع المقاولين او المتعاقدين من اجل رفع كلفة المشاريع التي تريد الدولة تنفيذها، كما ان الغنى والكسب غير المشروع نتيجة لاستغلال الموقع الحكومي كلها صور متعددة من اشكال الفساد[٣١] .

علاوة على الفساد الموجود في القطاع العام فان الفساد يضرب القطاع الخاص ايضا حيث لا يمكن تطوير القطاع الخاص في نيجيريا الا من خلال اجراء بعض المعاملات

الفاسدة، بالاضافة الى ذلك فانه لا يقتصر على المؤسسات الاقتصادية المسؤولة عن المشاريع والتجارة بل يتعداها ليشمل المؤسسات الحيوية مثل الشرطة والجيش اضافة الى القضاء والتعليم كل تلك المؤسسات اصبح فيها الفساد هو المحرك الاساس ومن هنا وصف الرئيس النيجيري السابق اوليسانخ اوباسانجو حالة الفساد في نيجيريا بالقول هناك فساد، فساد وفساد في كل وقت وفي كل مكان بحيث اصبح السراق والمحتالين ابطال ويبدو انه لا يوجد مكان للاخلاص والايمان والاداب والعمل الجاد ، ويرى احد المعلقين بان الفساد في نيجيريا لم يعد جزء من الحكومة بل اصبح هو هدف الحكومة[٣٢].

ان حالة الفساد المستشري في نيجيريا جعل مؤسسات التصنيف الدولية المهمة مثل منظمة الشفافية الدولية تصنف نيجيريا كواحدة من اكثر الدول فسادا في العالم ، في سنة ١٩٩٦ وسنة ١٩٩٧ تم وضع نيجيريا كاكثر الدول فساد من مجموع ٥٢ دولة تم تصنيفها، كما انها صنفت الاكثر فسادا في سنة ٢٠٠٢ والثاني بالفساد سنة ٢٠٠٣ والثالثة في سنة ٢٠٠٤ في تصنيف ٢٠٠٥ الذي شمل ١٥٩ دولة بالعالم حصلت نيجيريا على المرتبة السادسة من حيث الدول الاكثر فسادا في العالم ، في مسح سنة ٢٠٠٦ كان تصنيف نيجريا ١٧ عالميا بين الدول الاكثر فساد اما في سنة ٢٠٠٧ فكان تصنيفها في المرتبة ٣٢ ، في سنة ٢٠٠٩ جاءت نيجيريا في المرتبة ١٣٠ من مجموع ١٨٠ دولة من المهم الملاحظة انه كان هناك تقدم ثابت في مستويات مكافحة الفساد في سنوات ٢٠٠٣ فما فوق مما يعني ان مبادرات الحد من الفساد جائت بنتائج ايجابية للاقتصاد السياسي في البلد ، تلك المبادرة اعتمدت بالدرجة الاساس على مؤسسات مكافحة الفساد التي اسست في فترة Obasanjo ١٩٩٩ –٢٠٠٧ مثل المفوضية المستقلة للممارسات للفساد، مفوضية الجرائم الاقتصادية والمالية ، بالاضافة الى الاجراءات القانونية التي تهدف الى التقليل من الفساد في البلاد ، تلك المبادرة يبدو انها ساهمت من رفع مستوى مكافحة الفساد وصولا الى سنة ٢٠٠٨[٣٣].

مكافحة الفساد في نيجريا

يبدو ان السلطات النيجيرية المتعاقبة قد ادركت وشخصت مشكلة الفساد في البلاد منذ وقت مبكر من فترة بعد الاستقلال، وادراكا منها بضرورة معالجة تلك المشكلة التي لا تسمح للنيجيريين من الاستفادة من ثروات بلادهم، فقد اصدرت السلطات الكثير من القوانين وتبنت العديد من المبادرات الخاصة بمكافحة الفساد املا في القضاء عليه مثل[٣٤]:

١–قرار المكتب العام لتحقيق في الاملاك رقم ٥ لسنة ١٩٦٦ والذي ادى الى مصادرة الاملاك بصورة غير مشروعة

٢–مرسوم الممارسات الفاسدة لسنة .١٩٧٥

٣–الثورة الاخلاقية من سنة ١٩٨١–١٩٨٣ تحت الحكم الديمقراطي.

٤–الحرب ضد اللانظام سنة .١٩٨٤

٥–حركة التوجيه الوطني لسنة ١٩٨٦ التي تضمنت التعبئة الشعبية للعدل الاجتماعي واعادة البناء الاقتصادي والاعتماد على النفس .

٦–الحرب ضد اللانظام والفساد سنة ١٩٩٦.

وعلى الرغم من كثرة المبادرات الانفة الذكر الا انها فشلت في القضاء على الفساد والسبب في ذلك يعود الى مسألة رئيسية وهي غياب الارادة السياسية الحقيقية في مكافحة الفساد بالاضافة الى ان تلك المبادرات لم يكن لها القوة الادارية اللازمة للقضاء على الفساد، على الرغم من من ذلك استطاعت نيجيريا في عهد الرئيس اوباسانجو سنة ١٩٩٩ من تجاوز تلك المشكلتين حيث توفرت الارادة السياسية الحقيقية للقضاء على الفساد، ومن جهة اخرى اعطيت مؤسسات مكافحة الفساد التي انشات مع وصول اوباسانجو للسلطة القوة الكافية للتحقيق مع اي فرد نيجيري بما فيهم المسؤولين في المواقع الحكومية الرفيعة كحكام الولايات مثلا او القادة الامنيين، ان اهم وكالتين حكوميتين انشائهما الرئيس اوباسانجو بعد انتخابة سنة ١٩٩٩ هما اولا:المفوضية المستقلة للحد من

الممارسات الفاسدة وانواع الجرائم ذات الصلة الاخرى (The Independent Corrupt Practices and Other Related Offences (Commission) اما الوكالة الاخرى التي كان لها فعالية في مكافحة الفساد فهي مفوضية الجرائم الاقتصادية والمالية Economic and Financial Crime (Commission) وفي ما يلي عرضا لتلك الوكالتين

١-المفوضية المستقلة للممارسات الفاسدة وانواع الجرائم ذات الصلة الاخرى (ICPC)

تاسست مفوضية ICPC في سنة ٢٠٠٠ وتعتبر هذه الوكالة الحجر الاساس في مواجهة الفساد في نيجيريا وبشكل عام فانها اعطيت العديد من المهام والصلاحيات منها: التحقيق في تقارير الفساد، كما انها اخذت على عاتقها مراجعة النظام الحكومي والذي كان بطبيعته ميالا للفساد، كما ان انشطتها تشمل الجانب التوعوي من خلال زيادة الوعي لدى الراي العام والمواطنين بمخاطر الفساد[٣٥].

في بداية تاسيسها لم تكن ICPC تؤدي عملها بالشكل المطلوب بسبب بعض المشاكل اللوجستية وكانت اعمالها في تلك الفترة تتركز حول التحقيق بالتقارير او المزاعم التي تشير الى وجود الفساد بين المسؤولين الحكوميين[٣٦]. ووفقا لقانون تاسيس الوكالة فان ابرز مهامها[٣٧]:

١. استلام والتحقيق في الشكاوى المقدمة من المواطنين والتي تتعلق باتهامات بوجود فساد مع مقاضاة المذنبين في الحالات التي تستدعي ذلك.
٢. ملاحظة ممارسات وانظمة واجراءات الجهات الحكومية وعندما تكون تلك الانظمة مساعدة للفساد فان الهيئة تقوم بادارتها والاشراف على مراجعتها.
٣. اعطاء التوجيهات والنصائح لاي مسؤول او وكالة ، اوكالة حكومية او شبه حكومية حول الطرق التي يتم من خلالها القضاء او تقليل الفساد او الاحتيال.

٤. توجيه النصح لرؤساء الدوائر الحكومية حول اي تغيير في الممارسات او الانظمة والاجراءات التي تتوافق مع فعالية تلك الجهات لتقليل احتمالية دفع الرشى والفساد والجرائم الاخرى.

٥. تثقيف الناس ضد الرشوة والفساد والجرائم ذات الصلة الاخرى.

٦. تجنيد وزيادة الوعي الشعبي في مواجهة الفساد.

ومن اجل ان تنجز تلك الوكالة مهامها في مكافحة الفساد فانها قد اعطيت صلاحيات واسعة بما فيها صلاحيات تنفيذية، حيث ان صلاحياتها لا تقتصر على التحقيق او تقديم المتهمين للقضاء وانما اعطيت الحق بالعمل التنفيذي المباشر ضد حالات الفساد، فقد منحت صلاحية، التحقيق ورفع الدعاوى في قضايا الفساد والجرائم الاخرى المرتبطة به، بالاضافة الى صلاحية البحث، وحجز واعتقال واستدعاء الاشخاص المتهمين بالفساد، كما اعطيت الصلاحية للدخول الى البنايات واسترجاع الاملاك المستحصلة عن طريق الفساد، كان بامكانها البحث عن اي شخص ولها السلطة لجمع اي معلومة بما فيها المعلومات الخاصة او السرية. ،الجانب التوعوي ايضا كان له دور مهم فقد كان للوكالة القدرة والسلطة لتعليم وتوعية المواطنين بتاثيرات الرشوة فقد خلقت حالة من الوعي العام على ضرورة القضاء على اشكال الفساد المختلفة والجرائم الاخرى المرتبطة به فقد حث المواطنون على اعطاء التقارير الخاصة بالفساد ووعدت الوكالة بانها ستتخذ الاجراءات الخاصة بمجرد استلامها للتقارير، فقد كان هدف الوكالة الاساس هو تخليص نيجيريا من عقلية الفساد التي تحكمها[٣٨].

ان منح الوكالة صلاحيات رقابية وصلاحيات تنفيذية يجعلها هيكلا مستقلا قادرا على التحرك ومواجهة الفساد في اي مفصل حكومي، النقطة المهمة هنا ان تلك الصلاحيات تعطيها الاستقلالية الفعلية من دون الاعتماد على الاجهزة الحكومية الاخرى التي يمكن ان تكون فاسدة او متورطة في الفساد. والاستقلال الذي منح لتلك الوكالة خاصة في الجانب

التنفيذي يمكن ان يعد حجر الاساس في لنجاح اي مؤسسة رقابية تتخصص في مكافحة الفسادعوضا عن الاعتماد على مؤسسات الدولة التقليدية التي هي اصلا منخورة بالفساد.

٢مفوضيةالجرائم الاقتصادية والمالية

Economic and Financial Crime Commission (EFCC)

الوكالة الاخرى التي اسسها الرئيس اوباسانجو في سنة ٢٠٠٤ ضمن جهوده لمكافحة الفساد هي مفوضية الجرائم الاقتصادية والمالية **EFCC** ، تختص تلك الوكالة بالجرائم الاقتصادية والمالية، وهي اداة لفرض القانون، وقد فوضها قانون التاسيس الصلاحية اللازمة لمواجهة الجرائم المالية والاقتصادية، حيث اعطيت القوة القانونية اللازمة لمنع الجرائم المالية والاقتصادية من خلال التحقيق ورفع الدعاوى القضائية الخاصة بذلك النوع من الجرائم ، اضف الى ذلك انها اعطيت الصلاحيات اللازمة لفرض القوانين والتعليمات الخاصة بالجرائم الاقتصادية والمالية كما ان الوكالة اعطيت الحق للتعاون مع الدول الاخرى من اجل التحقيق في حالات الاختلاس والتزوير التي يقوم بها المسؤولين النيجيريين في الخارج(٣٩).

وكدليل على حزم الوكالة في التعامل مع مسالة الفساد في نيجيريا اعتبر المدير رئيس العلميات في **EFCC** ان الفساد المستشري في نيجيريا يحتاج الى التعامل معه كالتهديدات الارهابية او المذابح " الناس حول العالم تريد الاستثمار هنا، السوق كبيرة شعبنا يعمل بجد ومن افضل المتعلمين في افريقيا ولكن لسوء الحظ عدد قليل من الافراد المفسدين يسيؤون الى سمعة البلد(٤٠).

من الناحية العملية باشرت الوكالة فور تاسيسها بالتحقيق مع حكام الولايات، ولحد عام ٢٠٠٧ فانها حققت مع ٣٦ حاكم ولاية وتمكنت من حجز بعض منهم امثال **Alamieyeseigha Diepreye Bayelsa** او حاكم **Plateau Dariye Joshua** كما تمكنت هذه الوكالة من ادانة العديد من المسولين الكبار بتهم

تتعلق بمستويات عالية من الاحتيال. وقد تمكنت هذه الوكالة من تحقيق انجازات هائلة في مكافحة الفساد خصوصا في ادانة المسؤولين وحكام الولايات[٤١].

لم يقتصر الامر على حكام الولايات فقد حققت الوكالة في فترة وجيزة بحوالي ١٥٠ قضية فساد تخص مسؤولين كبار في الدولة بما فيهم اعضاء في حكومة الرئيس اوباسانجو ومن المنتمين الى حزبه . وفعلا تمكنت من اعادة خمسة مليات من الاموال المسروقة الى خزينة الدولة، ان تاسيس تلك الوكالة والمصداقية التي حصلت عليها جعل المجتمع الدولي يتعاون مع نيجيريا في المجال المالي حيث دفع المتبرعين الغربيين الى اطفاء ما قيمته ١٢.٥ مليار دولار من الديون الخارجية لنيجيريا[٤٢].

كما ان الوكالة لعبت دورا مهما في مكافحة الاحتيال الالكتروني الذي يستند على ارسال رسائل الكترونية من مواقع وهمية بغي سرقة الاموال الامر الذي جعل البعض يعتبر نيجيريا بمثابة عاصمة الاحتيال الالكتروني، تمكنت **EFCC** خلال الاشهر الثلاثة الاولى من عملها من غلق ٢٠٠٠ حساب وهمي من تلك الحسابات واعادة ما قيمته ٧٥٠ مليون دولار لضحايا ذلك النوع من الاحتيال[٤٣].

اصبح من الواضح ان بان التركيز الاساسي للوكالة هو استهداف السياسيين الرفيعين في الدولة وخصوصا حكام الولايات في قضايا تتعلق بغسيل الاموال العامة سواء البلاد او خارجها وهذا ما اعطى الوكالة احترام واسع من قبل النيجيريين، ومن اهم القضايا بهذا الخصوص هي اسقاط مفتش الشرطة **TafaBalogun** وحصل هذا عندما اعطت الوكالة تقريرا شخصيا الى الرئيس اوباسانجو تبين فيه اكتشافها لقضايا تخص تعاملات مالية خاصة يزعم ان **TafaBalogun** متورط فيها وزعم انه اودع ملايين الدولارات في حسابات بنكية محلية، استدعي من قبل الرئيس واجبر على الاستقالة من منصبه وفعل ذلك بعد عدة ايام وتم اعتقاله ومحاكمته ومن تلك الواقعة اعتبر الكثير من النيجيريين انها علامة على انه لا يوجد احد فوق القانون[٤٤].

الخاتمة

من خلال دراسة مشكلة الفساد في نيجيريا من حيث ابعادها وتاثيراتها ومبادرات حلها يمكن استخلاص مجموعة من النقاط التي يمكن الاستفادة منها في مكافحة الفساد في البلدان التي ينتشر بها:

اولا: ان الفساد يمكن ان ينتشر في اي بلد في ظل توفر عاملين الاول هو ضعف الارادة السياسية لبناء دولة ذات نظام سياسي مستقر، فانشغال ساسة البلد بالانقلابات العسكرية والاضطرابات السياسية يمكن ان يولد بيئة خصبة لنمو الفساد، خصوصا في البلدات ذات الثروات الطبيعية الكبيرة كالنفط حيث يفتح ذلك الباب لعمليات فساد كبرى نظرا لما لكثرة الموارد المالية المستحصلة من بيع الثروات الطبيعية.

ثانيا: من خلال الاطلاع على تشكيل وطريقة عمل وكالتي **ICPC** و **IFCC** يبدو من الواضح ان العامل الاساسي الذي مكنهما من تحقيق بعض النجاح في مكافحة الارهاب المستشري في نيجيريا هو طبيعة الصلاحيات التي منحت لهما، فلم تقتصر تلك الصلاحيات على الجانب الرقابي والتدقيقي ورفع التقارير الى المحاكم او المسؤولين التنفيذيين لاتخاذ اللازم بشان حالات الفساد المزعوم، وهو الاجراء الذي ثبت عدم فاعليته بشكل كبير كما في نيجيريا سابقا او في حالات اخرى كالعراق حيث لم تعطى هيئة النزاهة الصلاحيات التفيذية لمواجهة المفسدين، او وجوب استحصال موافقة المسؤول الاعلى او الوزير بغية القاء معاقبة المفسدين في الوزراة، فوجود صلاحيات تنفيذية للوكالتين مثل القاء القبض على المفسدين قد مكنتهما من تحقيق نتائج ملموسة على ارض الواقع بالمقارنة مع الفترات السابقة لتشكيلهما مع الاخذ بنظر الاعتبار حجم الفساد المستشري في نيجيريا.

ثالثا: اما النقطة الاخرى الجوهرية في الموضوع هو الارادة السياسية الحقيقية لمكافحة الفساد، فمن الواضح ان ادارة الرئيس اوباسانجو كاول ادراة منتخبة بعد فترة طويلة من الاضطراب في تداول السلطة كانت تمتلك الجدية الحقيقية لمعالجة مشكلة الفساد المستشري في البلاد وتخليصها من شروره، تبدو الارادة السياسة جلية ليس فقط من خلال تشكيل الوكالات وانما تبدو واضحة من خلال محاكمة المسؤولين الكبار في الدولة بمن فيمن اعضاء في حزب الرئيس

الحاكم امثال بعض حكام الولايات وبعض القيادات العسكرية والامنية، وحتى ان الامر تعدى الداخل النيجيري ليشمل الفساد الذي يمكن ان يحدثه النيجيريين في الخارج ، كل ذلك يعطي رسالة واضحة ان حكومة اوباسانجو كانت جدية في موضوع مكافحة الفساد وهي رسالة واضحة للجميع بانه لا يوجد احد يمكن ان لا تطاله المحاسبة. هذه النقطة مهمة جدا ويمكن الاستفادة منها في مكافحة الفساد المستشري في بعض البلدان كالعراق على سبيل المثال، فلمكافحة الفساد فيه لابد من اظهار الارادة السياسية التي يمكن ان تتمثل بمحاسبة اي مسؤول يقع عليه اتهام بالفساد بغض النظر على مستواه الوظيفي او مرتبته الحزبية ومن دون فعل ذلك تبقى وكالات مكافحة الفساد عاجزة عن اظهار القدرة الحقيقة لمكافحة الفساد امام جمهور المواطنين.

The Role of Political Well in Effectiveness of Anti corruption Agencies: Case study of Nigeria

Assistant instructor: Hassan Ali Hadey

Abstract:

Corruption is one of the most challenge obstacles that face developing courtiers in its offered to be developed one. It effects economic, political and social conditions and led to mistrust between people and their government. One of the most corrupted countries in world is Nigeria it always come at the end on of the corrupted countries list by International Transparency; however there were many initiative by different Nigerian governments to overcome corruption, most important one is that of president Obasanjo's initiative 1999.

The formation of new agencies as The Independent Corrupt Practices and Other Related Offences Commission and Economic and Financial Crime Commission and giving it real legal and executive power combined with real political well to overcome corruption has achieved some success in the way of anti corruption effort in Nigeria.

المصادر والهوامش:

[1]-**Johann Graf Lambsdorff, Markus Taube, and Matthias Schramm, "1: Corrupt Contracting," in *The New Institutional Economics of Corruption*, ed. Johann Graff Lambsdorff, Markus Taube, and Matthias Schramm (New York: Routledge, 2004),P 2.**

[2]-**J. Edgardo Campos and Vinay Bhargava, "Introduction: Tackling a Social Pandemic," in *The Many Faces of Corruption: Tracking Vulnerabilities at the Sector Level*, ed. J. Edgardo Campos and Sanjay Pradhan (Washington, DC: World Bank, 2007),P 9 .**

[3]-**Vineeta Yadav, *Political Parties, Business Groups, and Corruption in Developing Countries* (New York: Oxford University Press, 2011), P5.**

[4] -Yuan-Hong Ho and Chiung-Ju Huang, "The Corruption-Economic Growth Nexus: Evidence from Four Bric Countries Based on the Panel Data Approach," *Journal of Global Business and Technology* 7, no. 2 .P 45.
[5] -Vineeta Yadav, *Political Parties, Business Groups, and Corruption in Developing Countries* (New York: Oxford University Press, 2011),P 5.
[6] -Ibid, P5.
[7] -Arvind K. Jain, ed., *The Political Economy of Corruption* (New York: Routledge, 2001), P3.
[8] -Alfred Wong and Roxanne Gomes, "Corruption in Modern-Day Africa: A Possible Remedy," *Journal of Pan African Studies* 7, no. 3 (2014, P78.
[9] -G. Shabbir Cheema,*Building Democratic Institutions: Governance Reform in Developing Countries* (West Hartford, CT: Kumarian Press, 2005), P52 .
[10]-Ibid, P52.
[11] -Ibi, P53.
[12] -ibid, P53 .
[13] -ibid, P53.
[14] -ibid, P53.
[١٥]–كنزة الوزاني، اثر الفساد السياسي على ابعاد التنمية المستدامة في الجزائر (٢٠٠٤–٢٠١٤)، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجيلالي بونعامةخميس مليانة،٢٠١٥، ص٢٧.
[١٦]–المصدر نفسه ص٢٦.
[١٧]–عز الدين بن تركي، منصف شرفي ،الفساد الإداري: أسبابه، آثاره وطرق مكافحته– إشارة لتجارب بعض الدول، ورقة عمل، الملتقى الوطني حول:حوكمة الشركات كالية للحد من الفساد المالي والاداري،جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الاقتصاد والتجارة وعلوم التسيير، الجزائر، ايار ٢٠١٢، ص٩.
[١٨]–المصدر السابق، ص ٧.

[19] -Yuan-Hong Ho and Chiung-Ju Huang, Op Cit .P47
[٢٠]- Nicholas A. Goodling, "Nigeria's Crisis of Corruption-Can the U.N. Global Programme Hope to Resolve This Dilemma?," *Vanderbilt Journal of Transnational Law* 36, no. 3 (2003) .P1002.
[21] -J. Edgardo Campos and Vinay Bhargava, "Introduction: Tackling a Social Pandemic," in *The Many Faces of Corruption: Tracking Vulnerabilities at the Sector Level*, ed. J. Edgardo Campos and Sanjay Pradhan (Washington, DC: World Bank, 2007), P4 .
[22] -Gbenga Lawal, "Corruption and Development in Africa: Challenges for Political and Economic Change" ,"*Humanity & Social Sciences Journal*" 2 (1): 01-07, 2007 p6.
[٢٣] –علي مصباح ابراهيم، تفشي ظاهرة الفساد ووسائل معالجتها، ورقة عمل ، العلمية للمركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، بيروت ٢٠١١، ص ١١،

https://carjj.org/%D9%86%D8%AF%D9%88%D8%A9/1128.

[٢٤] نفس المصدر، ص١٢.
[٢٥]نفس المصدر،ص١٢.
[٢٦]نفس المصدر،ص١٣.

[27]Gbenga Lawal, “Corruption and Development in Africa: Challenges for Political and Economic Change” ,”*Humanity & Social Sciences Journal*” 2 (1): 01-07, 2007, P6.

[٢٨]- Taiwo Makinde, “Global Corruption and Governance in Nigeria,” *Journal of Sustainable Development* 6,no. 8 (2013).PP112-113

[29] -Goddy Uwa Osimen, Taiwo Samuel Adenegan, and Akinyemi Balogun, "An Assessment of Corruption in the Public Sector in Nigeria: A Study of Akure South Local Government Area, Ondo State," *Canadian Social Science* 9, no. 5 (2013), P88

[30] -Goddy Osa Igbaekemen, Maryam Tijjani Abbah, and Maryam Malah Geidam, "The Effect of Corruption on Socio-Economic Development of Nigeria," *Canadian Social Science* 10, no. 6 ,(2014),.P151

[31] -ibid.P151

[32] -Daniel Egiegba Agbiboa, "The Corruption-Underdevelopment Nexus in Africa: Which Way Nigeria?!," *The Journal of Social, Political, and Economic Studies* 35, no. 4 (2010).P482

[33] -Tope Olaifa, "Corruption and Sustainable Peace in Nigeria: Equipping Youth for Reconstruction," *International Journal on World Peace* 29, no. 3 (2012), PP85-101

[34] -http://www.unafei.or.jp/english/pdf/RS_No86/No86_22PA_Ogiri-Okpe.pdf

[35] -Stephen Ocheni and Basil C. Nwankwo, "The Effectiveness of Anti-Corruption Agencies in Enhancing Good Governance and Sustainable Developmental Growth in Africa: The Nigeria Paradox under Obasanjo Administration, 2003-2007," *Canadian Social Science* 8, no. 3 (2012),.P18.

[36] -Ibid, P18

[37] -http://icpc.gov.ng/our-role./

[38] -Ijeoma Opara, Nigerian Anti-Corruption Initiatives ,”*Journal of International Business and Law, Vol. 6, Iss. 1 [2007], Art. 4”*, P77.

[39] -Stephen Ocheni and Basil C. Nwankwo, , Op Cit, P19.

[40] -Scott Baldauf and Staff writer, Mixed Views on Nigeria's Obasanjo," *The Christian Science Monitor*, , May 29, 2007,. http://www.csmonitor.com/2007/0529/p06s02-woaf.html

[41] -Stephen Ocheni and Basil C. Nwankwo .Op cit.P19.

[42]- Scott Baldauf and Staff writer, Op cit , http://www.csmonitor.com/2007/0529/p06s02-woaf.html

[43]- Ibid.

[44]- Lindsay Barrett, "Anti-Corruption Crusade Tests Yar'Adua's Resolve:," *New African*, 1 July 2008.

دراســــــــ